

باسم الشعب  
محكمة النقض  
الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية  
ومواد الأحوال الشخصية وغيرها

رئيس محكمة النقض	برئاسة السيد القاضي/ محمد عيد محجوب
محى الدين السيد	وعضوية السادة القضاة/ عبد العزيز الطنطاوى
عاطف الأعصر	حسنى عبد اللطيف
محمد أبو الليل	نبيل أحمد صادق
صلاح مجاهد	سمير حسن
محمد أحمد إسماعيل	د. مصطفى سالم

نواب رئيس المحكمة

بحضور السيد المحامى العام/ مصطفى عبيد.

وأمين السر السيد/ بيومى تكى نصر.

فى الجلسة العلنية المنعقدة بعقر المحكمة بدار القضاء العالى بمحافظه القاهرة.

فى يوم الأربعاء ٩ من شعبان سنة ١٤٤٤هـ الموافق ١ من مارس سنة ٢٠٢٣م.

أصدرت الحكم الآتى

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ١٥٠ لسنة ٧٣ ق "هيئة عامة".

والمرغوع من

- شركة النصر لتعبئة الزجاجات (ش.م.م) المنتمجة فى شركة الإسكندرية للمربطات والصناعة والمحل

اسمها حاليًا إلى شركة تصنيع وتعبئة كوكاكولا مصر (ش.م.م) ويمثلها السيد / رئيس مجلس الإدارة.

وتعلن بقراها بالكيلو ٣١ طريق إسكندرية القاهرة الصحراوى، قسم العامرية، محافظة الإسكندرية.

ضد

١- السيد/ وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك.

٢- السيد/ مدير عام مصلحة الجمارك بالإسكندرية.

ويعلنا بهيئة قضايا الدولة ٧ شارع محمود عزمى، قسم العطارين، محافظة الإسكندرية.



(٢)

### الوقائع

في يوم ٢٠٠٣/٦/١٧ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الإسكندرية الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٦ في الاستئناف رقم ٦٥٦٢ لسنة ٥٨ ق. وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه. وفي اليوم نفسه أودعت الطاعنة مذكرة شارحة وحافظة بمستنداتها. وفي ٢٠٠٣/٧/١٤ أعلن المطعون ضدهما بصفتيهما بصحيفة الطعن. وفي ٢٠٠٣/٧/٢٦ أودع نائب المطعون ضدهما بصفتيهما مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن. ثم أودعت النيابة مذكرتها دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه على غير ذي صفة بالنسبة للمطعون ضده الثاني بصفته وأضافت من جانبها سبباً يتعلق بالنظام العام بنقض الحكم المطعون فيه لمخالفته قواعد الاختصاص الولائي، وطلبت في ختامها بقبول الطعن شكلاً، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه.

وبجلسة ٢٠٢٢/١٢/٧ غرض الطعن على الدائرة التي تنظر الطعن في غرفة مشورة نرات أنه جدير بالنظر فحنت لنظره جلسة ٢٠٢٣/١/١٨ وبها سمعت المرافعة أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صعدت النيابة ونائب المطعون ضدهما بصفتيهما كل على ما جاء بمذكرته. وقررت الدائرة إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها للعنول عن المبدأ الذي قرره أحكام الاتجاه الثاني من انعقاد الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بفرض الرسوم الجمركية إلى القضاء الإداري.

ثم أودعت النيابة العامة مذكرة، انتهت فيها إلى الأخذ بالمبدأ الذي قرره أحكام الاتجاه الأول باختصاص القضاء العلى بنظر المنازعات المتعلقة بفرض الرسوم الجمركية.

وبجلسة ٢٠٢٣/٢/١١ غرض الطعن على الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها، وبذلك الجلسة، وبجلسة ٢٠٢٣/٢/٢١ . ٢٠٢٣/٢/٢٨ تناولت الهيئة في المسألة المعروضة عليها من الدائرة الفحيلة، وبالجلسة الأخيرة للترمت النيابة ولها، وقررت الهيئة إصدار الحكم بجلسة اليوم.

سكريب

(٢)

الهيئة

بعد الإطلاع على الأوراق ، وسامع التقرير الذي تلاه السيد القاضي المقرر / محمد أحمد إسماعيل  
" نائب رئيس المحكمة " ، والمرافعة ، وبعد المداولة :-

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون ضدها بصفتيهما الدعوى رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٠ مبنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلزامها برد مبلغ ٤٥١.٩٠ جنيه والذي يمثل الزيادة في الرسوم الجمركية، وقالت بياناً لدعورها إنها استوردت رسالة تشغل ضمن مكروبات منتجها النهائي لتصنيع أغشية زجاجات المياه الغازية الكبسول على أساس سعر الطن ٥١٠ دولار وقامت بتغطية القيمة بالاستناد المستدق بأحد البنوك إلا أنه وعند اتخاذ إجراءات الإفراج الجمركي عن الرسالة من ميناء الإسكندرية قامت مصلحة الجمارك بتعديل السعر ليصبح ٧٠٠ دولار للطن بزيادة قدرها ٢٧,٢٥ % ثم تخفيضها بعد التنظيم لتصبح الزيادة بنسبة ٢٥% ليكون السعر ٦٢٧,٥ دولار للطن واسترشدت مصلحة الجمارك في ذلك بقوانين عن فترات سابقة منذ عام ١٩٩٨ في حين وردت الرسالة موضوع الدعوى بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٣ مما أدى إلى سداد الشركة للرسوم الجمركية بزيادة تقدر بالمبلغ المطالب به دون وجه حق فكانت الدعوى ، نذبت المحكمة خبيراً، وبعد أن أودع تقريره، حكمت بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٠ برفض الدعوى، استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٥٦٢ لسنة ٥٨ ق لدى محكمة استئناف الإسكندرية، والتي قضت بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٦ بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض، وقامت النيابة متكررة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني بصفته وأبدت الرأي في موضوع الطعن بنقض الحكم المطعون فيه بعد أن أضافت من جانبها شيئاً يتعلق بالنظام العام بنقض الحكم المطعون فيه لمخالفته قواعد الاختصاص الولائي ، وأذ عرض الطعن على دائرة المواد التجارية والاقتصادية في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً.

وحيث إن الدائرة التجارية والاقتصادية المختصة تبينت أن الاتجاه الأول ذهب إلى أن المنازعات الجمركية هي منازعات ذات طبيعة منسية محضه يختص بها القضاء العادي باعتبار أن السلطة القضائية هي سلطة أصيلة تستمد وجودها وكيانها من الدستور الذي ناطق بها وحدها أمر العدالة،

(٤)

مستقلة عن باقي السلطات ولها دون غيرها ولاية القضاء بما يكفل تحقيق العدالة وحقوق المواطنين في اللجوء إلى ناضيه الطبيعي، وبالتالي يكون القضاء العادي هو صاحب الولاية العامة بنظر كافة الأنزعة التي تنسب بين الأفراد أو بينهم وبين وحدات الدولة إلا ما استثنى من ذلك بنص خاص مقررًا بنص للدستور أو القانون لجهة أخرى استثناء لعملة أو لأخرى.

وبحسب إن الاتجاه الثاني نهج في أحكامه نهجًا مغايرًا مؤداه أن المنازعات الجمركية هي منازعات ذات طبيعة إدارية يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.

وإزاء هذا الاختلاف قررت الدائرة التجارية والاقتصادية المختصة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من يناير سنة ٢٠٢٣ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها عملاً بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل للفصل في هذا الاختلاف وإقرار المبدأ الذي قرره أحكام الاتجاه الأول والدخول عن المبدأ الذي قرره أحكام الاتجاه الثاني من انعقاد الاختصاص بنظر المنازعات الجمركية إلى مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.

وإذ حددت الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها جلسة ١٤ من فبراير سنة ٢٠٢٣ لنظر الطعن، وأودعت النيابة العامة لدى محكمة النقض مذكرة برأيها انتهت فيها إلى الأخذ بالمبدأ الذي قرره أحكام الاتجاه الأول باختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات الجمركية، وبجلسة ٢٠٢٣/٢/١٤، ٢٠٢٣/٢/٢١، ٢٠٢٣/٢/٢٨ تداولت الهيئة في المسألة المعروضة عليها من الدائرة النحيلة، وبالجلسة الأخيرة التزمت النيابة رأيها، وقررت الهيئة إصدار الحكم بجلسة اليوم.

وبحسب إنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن السلطة القضائية هي سلطة أصيلة تستمد وجودها وكيانها من الدستور الذي ناط بها وحدها أمر العدالة، مستقلة عن باقي السلطات، ولها دون غيرها ولاية القضاء بما يكفل تحقيق العدالة وحقوق المواطنين في اللجوء إلى ناضيه الطبيعي، وكان للقضاء العادي هو صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات كافة ما لم تكن إدارية أو مستثناء بنص في الدستور أو القانون، وأي قيد يضعه المشرع للحد من هذه الولاية - ولا يخالف به أحكام الدستور -

(٥)

بعد استثناء واردا على أصل عام ومن ثم يجب عدم التوسع في تفسيره ويتعين ألا يخرج عن الإطار الذي ورد فيه، ولأن ذلك أنه إذا لم يوجد نص في الدستور أو القانون يجعل الاختصاص بالفصل في النزاع لجهة أخرى غير المحاكم العادية، فإن الاختصاص بالفصل فيه يكون بالآلية للقضاء العادي على أصل ولايته للعلماء، فليست العبرة بثبوت العلة وإنما بوجود النص.

وأن هذا الأصل العام يجد ملده فيما يتعلق بتحديد جهة القضاء المختصة بنظر المنازعات الجمركية ليس فقط من عدم النص على اختصاص القضاء الإداري بها سواء في قانون الجمارك السابق رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته - والمنطبق على واقعة النزاع - أو القانون الحالي رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ والذي خلا كل منهما من نص على اختصاص القضاء الإداري بنظرها، وبما يرقب نتيجة مباشرة لذلك هي اختصاص القضاء العادي بها، وإنما كذلك من استقراء مسمى المشرع في تنظيمه لكيفية الفصل في هذه المنازعات من زلوتين الأولى بالنظر إلى طبيعتها، تلك للطبيعة التي تنجلي من خلال الأحكام الواردة في قانون الجمارك والتي تدور حول التمرقة الجمركية وقواعد وفئاتها تلك التي تصدر بقرار جمهوري بعد موافقة البرلمان، أو باقي الأحكام التي أوردها المشرع وتنظمها فيه والمعلقة بالنظم والإجراءات الجمركية، ومقابل للخصومات، وإجراءات بيع البضائع، والتي تقوم جهة الإدارة - مصلحة الجمارك - بتطبيقها باعتبارها أصلاً مادية، رتب هذا القانون عليها نكازاً هي من إرادة المشرع، وليس من الإرادة الذاتية لهذه الجهة، وعليه فإن ما تقوم به الأخيرة لا يعد قراراً إدارياً، أو منازعة ذات طبيعة إدارية، والثالثة بالنظر إلى منهج المشرع في تنظيم طرق الفصل فيها، والتي تبدأ بالتظلم منها وتنتهي بالتحكيم، وهو تنظيم استقر عليه المشرع في القانون السابق، والحالي سألقي الإشارة إليهما، وقد خلا هذا التنظيم من لجوء المتظلم إلى محكمة القضاء الإداري للنظر في تظلمه، أو الطعن عليه أمامها لدى رفض تظلمه - وذلك على خلاف ما انتهجه في تنظيم الفصل في المنازعات الضريبية في قانون الضرائب العقارية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨، والقيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، والذي نص فيهما على اختصاص القضاء الإداري بنظرها، وللذين سبقا قانون الجمارك الأخير رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ في التصور بأعوام، وبما يدل على اتجاه إرادته في إضاد الاختصاص بنظر المنازعات الجمركية للقضاء العادي، وهذا ما تؤكد أخيراً من خلال قضاء المحكمة الدستورية العليا في دعوى منازعة تنفيذ رقم ٤ لسنة ٢٤ ق بجلسة ١٥/١٠/٢٠٢٢، والذي ورد بأسباب حكمها



(٦)

فيها أن قضائها في منازعات التنفيذ ودعاوى التنازع لا تكون له حجية إلا بين أطراف تلك الدعاوى فقط، ولا تثبت الحجية المطلقة على الكافة إلا لما ورد بأسباب هذه الأحكام من قرارات دستورية تعرض لنصوص بذاتها من الوثيقة الدستورية لها محل من الأعمال على وقائع النزاع الموضوعي وتؤدي لزوماً إلى الفصل في موضوعه وهو ما لم يصدر من هذه المحكمة في أي من دعاوى منازعات التنفيذ أو التنازع والتي استندت إليها بعض أحكام الاتجاه الثاني للتفصيل على الطبيعة الإدارية للمنازعات الجمركية، وذلك على خلاف طبيعتها التي بينها المشرع في قانون الجمارك على نحو ما سلف، وبما مقتضاه اختصاص جهة القضاء العادي بنظرها كأصل عام.

لما كان ما تقدم، وكانت بعض أحكام هذه المحكمة قد ذهبت في قضائها إلى اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الجمركية، فقد رأت الهيئة، بالأغلبية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل، التحول عن المبدأ الذي تبنته هذه الأحكام، وإقرار المبدأ الذي يقضي باختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات الجمركية.

ومن ثم فإن الهيئة وبعد الفصل في المسألة المعروضة عليها تُعيد الطعن إلى الدائرة التي أحالته إليها للفصل فيه وفقاً لما سبق وطبقاً لأحكام القانون.

لذلك

حكمت الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها بالأغلبية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل :-

أولاً: بإقرار المبدأ الذي يقضي باختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات الجمركية.

ثانياً: بإعادة الطعن إلى الدائرة المحيلة للفصل فيه.

رئيس المحكمة

أمين السر

محمود محمد